لنفاس وستين فصر اي مباح ولم يذكر منها ايضا النفاس
من الحيض والنفاس لذكره ان الحيض مانع وبقية الموانع
شرط قاله شيخنا ويذكر من شروط صحة الاسلام لقوله
قبل وهي الشهادة تبعا شرط الثاني قال الخاجي
وشرط صحة الاسلام ثم قال وشرط وجوبه البلوغ
والعقل والنقاء من دم الحيض والنفاس جميعا الثاني زاد
الفاسي وثمن شروط وجوبه الصحة والافاقة والحيض
منع صوما اي صحته مرضا او نفلا ووجب ايضا قال
شيخنا والذي تقتضيه الحال ان الصوم الفرض دون النفل
ان به متعلق بقوله او نفع اي او ارتفع وبطل وبعد
ذلك الفرض فرضه اي بسبب الحيض ويحتمل ان ارتفع وجوبه
عنها بسبب الحيض ويحتمل الان ذكر هنا فرض وقال
م والباجي به بمعنى عن كما في قوله تعالى فسئل به خبيرا
وضمير عليه يعود على الشخص الحائض وفي نسخة عنها بالتاء
نبيه اي وتقضي المرأة التي مع الحيض عنها الصوم مثل
وقال الاجهوري وان قلت هلا نفى الصوم قلنا هذا
امر من الشارع جديد وهو غلاف ما اعتبر الوقاب
من الحيض والنفاس انما يمنعان صحة الصوم وهو وجوبه
به وعليه فالفضلة بالالف واللام الاول اباح جديد ويذكر
للصائم الحسن الشديد اليه وتذكيرا تبعا سلما

اي سلما صحيحا ذا اية عادة من المنوي والمنوي
وغير المسكر والبول من سائر هذه مائع الجماع مشكوكا فيه
عاصبا على ما يكره ومقدمة جماع كقبلة ومكي ان
علمت السلامة والا حرم منه وان اي وان لم يسلم عادة منه
ذكر بان علم عدم السلامة او شك فيها فما يجب
عليه الغسل والبكر وكذا غيرها من سائر المذهبات
على ما مر وان اثاره فوهم عدم السلامة فلا افطر
الا بعد الغسل ومن التذكير نهار رمضان بنية شرعا او
قبلة فلا منع ذلك وعليه الغسل آه وان تعمد
ذلك حتى امنى وعليه الكفارة والقضاء قال
مفهوم قولها فلا منع ذلك انه اذا لم يمنه لا قضاء
عليه وان انعظ وهو قول ابن حبيب واشهب وقال ابن
الماجشون اذا اخرجه ذلك منه لذة وانعظ كان عليه
الغسل آه وكره اي اهل المذهب للصائم وان اي
اختبارا كقبض ومن ابلع ثم مجه وكذا وان غسل
وخل ونحوهما وان لذة الا تق بالكاف وهو اسمية بمعنى
مثل من المذوقة قال ملك كره للصائم ذوق العسل
والملح وشبهه وان لم يدخل هو وكره مضغ العلك
او مضغ الفحل للصبي او به اذى الجبر بمده ويجب
الدواء وكره الذي يجده او تثار العفاب او يرى ذلك في فيه

Copyright © King Saud University